مجلة الناقد للدراسات السياسية | المجلد: 06/ العـدد: 02 (2022)، ص 547-564

البعد الإستراتيجي للدبلوماسية الاقتصادية في تفعيل العلاقات الجزائرية– الإفريقية

The strategic dimension of economic diplomacy in activating Algerian-African relations

صورية تريمة

جامعة باجي مختار – عنابة (الجزائر)، sorayatrima@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/07/30 تاريخ القبول: 2022/10/04 تاريخ النشر: 2022/10/10

ملخص:

الهدف الأساسي من الدراسة هو الوقوف عند توجهات الدبلوماسية الجزائرية تجاه القارة الإفريقية، من خلال إبراز أهمية الدبلوماسية الإقتصادية كأحد أولويات السياسة الخارجية الجزائرية، في دعم عملية التنمية الإقتصادية الوطنية وتعزيز القدرة التنافسية للإقتصاد الوطني. وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة تفعيل الجهاز الدبلوماسي لتعزيز دور الجزائر في القارة الإفريقية، كأحد أهم الخيارات الإستراتيجية في سياسة الجزائر الخارجية.

كلمات مفتاحية: الدبلوماسية الإقتصادية، القوة الناعمة، مصالح إستراتيجية، العلاقات الجزائرية– الإفريقية

Abstract:

The main objective of this study is to situate itself on the orientations of Algerian diplomacy towards the African continent by underlining the importance of economic diplomacy as one of the priorities of foreign policy, in the accompaniment of the process national economic development and strengthening the competitiveness of the national economy. The study concluded on the need to activate the diplomatic apparatus to strengthen the role of Algeria on the African continent, as one of the most important strategic options of the Algerian foreign policy.

Keywords: Economic diplomacy; Sweet power; strategic interests; Algerian-African relations.

المؤلف المرسل: صورية تريمة ، **الإيميل**: sorayatrima@gmail.com

مقدمة:

بدأ البعد الإفريقي للجزائر يتشكل بداية الألفية الثالثة، بإعتبارها إحدى التوجهات المركزية في سياسة الجزائر الخارجية نظرا لما تزخر به من ثروات طبيعية وموارد أولية، وما تمثله بإعتبارها سوقا إستهلاكية ضخمة، في ظل تغير طبيعة الصراع الذي أصبح قائما على المصالح الإقتصادية بين الشمال والجنوب؛ في سياق التوجهات التي أعقبت التحولات السياسية الأخيرة في الجزائر تتعلق بتوجه الدولة لتصحيح الإنزلاقات السابقة عن طريق إصلاح الآليات الإقتصادية، وبناء نموذج جديد يساعد في تحرير الإقتصاد من التبعية المفرطة للمحروقات.

تأسيسا على ما سبق، تتمحور الإشكالية البحثية لهذه الدراسة حول تفعيل الجزائر لدبلوماسيتها الإقتصادية في التعامل مع الشأن الإفريقي، بما يضمن مد جسور التواصل مع باقي الدول الإفريقية وفتح بوابة أساسية نحوها. ومن ثم نطرح السؤال المركزي الآتي: ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية في عملية التنمية الوطنية والرفع من تنافسية الإقتصاد الوطني؛ في سياق دولي يتميز بالتنافس الشديد على الأسواق؟

الفرضيات: لدراسة وتحليل الإشكالية المركزية يمكن صياغة الفرضيات الآتية:

– تتوقف نجاعة الدبلوماسية الإقتصادية للجزائر تجاه محيطها الإفريقي، بإدراكها وحرصها على إعطاء القارة الإفريقية حيز مهم في سياستها الخارجية من خلال تفعيل آليات التعاون الدولي في المجال الإقتصادي مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء.

– يرتبط التحول الذي عرفته الدبلوماسية الجزائرية بالتوجه نحو القضايا الإقتصادية والتجارية، بحجم دورها في هذه المرحلة من إعادة البناء بعيدا عن تقلبات أسواق النفط العالمية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

– رصد التحولات التي عرفتها القارة الإفريقية، والتي جعلتها تحتل مكانة هامة في السياسة الخارجية لعدة قوى دولية وإقليمية، وحسن إختيارها وتوظيفها لآليات وأدوات سياستها الخارجية في بعدها الإقتصادي،

والتي تشكل ما يصطلح عليه بالدبلوماسية الإقتصادية التي فرضتها العولمة، من خلال وضع أسس ومعايير تتجاوز من خلالها الدول الصعوبات لتحقيق مصالح إقتصادية مشتركة.

– الإحاطة بالقوى الدولية، سواء التقليدية أو الصاعدة والإقليمية التي تعتبر منافسة بشكل أو بآخر للجزائر في الجانب الإقتصادي في القارة الإفريقية، لتعزيز دور الدبلوماسية الإقتصادية كآلية للترويج لفرص الإستثمار وللإنتاج الجزائري.

– إبراز أهمية تفعيل الجهاز الدبلوماسي للتعامل مع التحديات التي يفرضها الإقتصاد العالمي، للوقوف على مستوى الدعم الذي تقدمه وزارة الشؤون الخارجية للمؤسسات الإقتصادية للولوج للأسواق الإفريقية.

منهج الدراسة:

تم توظيف المنهج الوصفي التحليلي في عرض توجهات الدبلوماسية الجزائرية تجاه القارة الإفريقية، لدعم عملية التنمية الوطنية في هذه المرحلة من إعادة البناء الإقتصادي، في إطار ما يعرف بسياسات الإنفتاح والوطنية الإقتصادية. وقد تم إعتماد مقاربة تقوم على تفعيل أدوات القوة الناعمة بمختلف أبعادها، بالإحتكام للمقاربة العقلانية في كيفية تحقيق المصالح القومية.

أولا: مفهوم الدبلوماسية الإقتصادية وأبعادها

1. تعريفها:

أخذت ظاهرة الإهتمام بالعامل الإقتصادي بكل أبعاده التجارية والإستثمارية تزداد في ظل تزايد ظاهرة الإعتماد المتبادل وتشابك المصالح والتجارة الحرة بين مختلف دول العالم، مما دعا الدول بأحجامها المختلفة إلى الإهتمام أكثر بالعلاقات الإقتصادية لمواجهة المشكلات والأزمات الإقتصادية، وتحقيق التنمية الشاملة. وعليه، تعتبر الدبلوماسية الإقتصادية ترجمة للبعدين الإقتصادي والتجاري للدبلوماسية التقليدية للدولة وبصفة فعلية، هي استغلال لكل ما تتيحه الدبلوماسية التقليدية من قنوات اتصال وأطر للتعاون مع البلدان الأجنبية من حيث البحث عن أسواق جديدة؛ ويعتبر تحديد الأهداف وتعبئة الموارد ضروريان للتمكن من الوسائل الضرورية لتجسيد الدبلوماسية الإقتصادية التي تبقى رهينة توحيد الجهود والتنسيق بين جميع الأطراف المعنية بالشأن الإقتصادي[1].

ويقصد بها النشاطات الدبلوماسية التي تستخدم العامل الإقتصادي في التعامل السياسي، وذلك بعد أن تبين للدول المتقدمة مدى قوة تأثير هذا العامل في التحركات السياسية على المسرح الدولي، في ظل الأوضاع العالمية التي أصبح البعد الإقتصادي- السياسي فيها يفتح قنوات إتصال وأطر للتعاون بين الدول لخدمة إقتصادها. ويعد الهدف الرئيسي لهذا المفهوم الإطار التفاعلي للسياسات الخارجية التي تقوم على المصالح الإقتصادية التي تبنى عليها السياسة الخارجية للدول، وتمكنها من بناء علاقات اقتصادية قوية.

التعريف الإجرائي: " إستخدام الدولة لعواملها السياسية ومواردها الإقتصادية لتحقيق منافع إقتصادية، من خلال إرتباط الوظائف الإقتصادية بعمل البعثات الدبلوماسية والقنصلية ضمن نشاط دولي ثنائي أو متعدد الأطراف"[2].

2. الدبلوماسية الإقتصادية: النشأة والتطور:

نشأت الدبلوماسية الإقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية في عهد روزفلت، وسميت آنذاك "بدبلوماسية الدولار"، وكانت وزارة الخارجية الأداة الرئيسية في تحقيق المصالح الأمريكية من خلال تمويل رجال الأعمال الأمريكيين في الخارج لتسيير أعمالهم الإقتصادية. ومن هنا، تم تعريف الدبلوماسية الإقتصادية بأنها إستخدام الأدوات الإقتصادية للدولة لتحقيق المصالح القومية، وبمعنى آخر إستخدام الثقل السياسي للدولة لخدمة مصالحها الإقتصادية؛ بالإضافة للأدوات التقليدية والمتمثلة في المعونات والمساعدات الإقتصادية، هناك مجالات جديدة ستشكل العالم في المرحلة القادمة مثل البيئة، والصحة، والطاقة، والتكنولوجيا، وهي مجالات دخلت في صميم العمل الإقتصادي، ومن ثم أصبحت ضمن مجال العمل الدبلوماسي[3].

3. الجوانب القانونية للدبلوماسية الإقتصادية:

ركز النظام الإقتصادي العالمي على مأسسة الدبلوماسية الإقتصادية في العلاقات الدولية بين الدول الرأسمالية المتقدمة والدول النامية، ويتضح ذلك في ضوء التنظيمات الإقتصادية التي أقيمت في محيط الدبلوماسية وهي: صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير، والتي صممت أساسا لتحقيق مصالح الدول الرأسمالية المتقدمة وتكريس سيطرتها[4]، مما إضطر الدول إلى الدخول معها في صراع تسلحت

له بالتكتل في مجموعة 77، لكن هذا الإتجاه سرعان ما إنتكس وعادت الدول المتقدمة إلى الهيمنة المطلقة على النظام الإقتصادي، وكان إنشاء منظمة التجارة العالمية أكبر تجسيد لهذه الحقيقة[5].

4. البعد الإستراتيجي للدبلوماسية الإقتصادية:

يعزز مفهوم الدبلوماسية الإقتصادية العلاقات الدولية في المجتمعات السياسية الحالية، حيث أصبحت وسيلة ذات بعد استراتيجي لاتسعى من ورائها لتحقيق مصالح إقتصادية فقط، وإنما للحصول على أهداف مستقبلية أساسها المبادرات الإقتصادية العالمية التي ستقود في المرحلة المقبلة القرارات الإستراتيجية الداعمة لسياسات الدول الخارجية في التعاطي مع المشاهد العالمية المتقلبة والمتغيرة[6].

من هنا يمكن القول بأن الدبلوماسية الإقتصادية تشتمل على جميع القضايا الإقتصادية، كالمبادلات والإتفاقات التجارية، والمساعدات الإقتصادية والبحث عن أسواق جديدة للمنتوج الوطني. وبشكل فعلي، هي استغلال لكل ما تتيحه الدبلوماسية من قنوات اتصال وأطر للتعاون مع البلدان الأجنبية، باستخدام كل القدرات الإقتصادية، بين الفواعل الدولية– كالدول القومية، والمنظمات الدولية والإقليمية، والمؤسسات الإقتصادية الدولية، وبعض الأفراد المؤثرين عالميا–، خدمة لأهداف الدولة الإستراتيجية التي تشمل قضايا التنمية للدول النامية وعلاقاتها الدولية المالية والنقدية، نتيجة زيادة وعيها بأهمية الرخاء الإقتصادي العالمي بشكل عام، وأهمية إزدهار التجارة بشكل خاص[7]؛ وتشمل أيضا تعزيز الهيمنة الإقتصادية للدول الصناعية الكبرى في العالم ذات الإمكانات الإقتصادية الهائلة، لبسط نفوذها السياسي عالميا.

وعليه تتجسد في الأدبيات الإقتصادية أربع استراتيجيات مهمة تتعلق بالدبلوماسية الإقتصادية[8]:

1. إشراك السياسيين رفيعي المستوى (خصوصا من الوزارات) في أنشطة الدبلوماسية الإقتصادية، كما يمكن بالضرورة إدخال البيروقراطيين والمسؤولين الإداريين.

2. تقاسم الواجبات والمسؤوليات وكل المهام التي تسندها أنشطة الدبلوماسية الإقتصادية للجهات الفاعلة غير الحكومية والشركات الخاصة والمجتمع المدني، وهو ما يعني توسع الدائرة من أطراف حكومية إلى أطراف غير حكومية، وهذا يعتبر نقطة فاصلة مهمة في الإستراتيجيات المتعلقة بمهام الدبلوماسية الإقتصادية.

3. تشجيع مزيدا من الشفافية في توسيع نطاق أنشطة الدبلوماسية الإقتصادية من خلال تعريفها للمجتمع لكي تتلقى هذه السياسة دعما من فئة النخبة والمثقفين.

4. الإستفادة من خدمات مؤسسات الدولة من جهة، والمنظمات الدولية من جهة أخرى، على اختلاف مجالاتها لضمان تنفيذ الأهداف الإقتصادية المسطرة ضمن نشاطات الدبلوماسية الإقتصادية.

ومن ثم فالفاعل الذكي هو الذي يعرف التعامل مع كل ما تحمله العولمة من وسائل اتصال ورقمنة وفواعل جديدة، وهذا هو الفارق بين التقدم والتخلف.

5. أبعاد إهتمام السياسة الخارجية الجزائرية بالدائرة الإفريقية :

تعتبر الدائرة الإفريقية من بين دوائر تحرك السياسة الخارجية الجزائرية في محيطها الإقليمي، ومع أنها تصنف منذ صدور دستور 1989 والدساتير التي تبعته في المرتبة الرابعة بعد الدائرة المتوسطية، إلا أن لها أهمية بالغة كمجال جيوسياسي مناسب لحركية السياسة الخارجية الجزائرية في بيئتها الإقليمية، ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأبعاد كمحددات مهمة تحكم السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دائرتها الإفريقية كما يلي:

(أ) **البعد الجغرافي**: يعد الموقع الجغرافي للجزائر في منطقة شمال إفريقيا بإمتداده من البحر المتوسط شمالا إلى العمق الإفريقي جنوبا، هو من يحدد جوارها الجغرافي جنوبا لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء، التي تتصل بها الجزائر عبر صحراء شاسعة. ونظرا لهذا الإتصال وهذا الإمتداد وهذا العمق، فإنها تعد جسرا رابطا بين شمال القارة وساحلها الإفريقي جنوب الصحراء، مع ما يطلق عليه " منطقة الساحل الإفريقي"[9]؛ وعليه مثلت إفريقيا أيضا مجالا واسعا لتنويع شركاء الجزائر، وحقلا رئيسيا لإنبعاث حركية سياستها الخارجية تجاه العالم الثالث، ومن ثم التأييد لسياستها الإفريقية.

(ب) **البعد التاريخي**: إستمرت العلاقات بين شعوب ضفتي الصحراء الشمالية والجنوبية في التاريخ المعاصر، خاصة في فترة التوسع الإمبريالي- الإستعماري- الأوروبي؛ وتوطدت بفعل الحركات التحررية آنذاك في دول المغرب العربي مع نظيرتها في دول الضفة الجنوبية وإستمرت بعد الإستقلال، وبلغت ذروتها خلال السبعينات ولكنه تراجع بعد ذلك لصالح البعد المتوسطي، بسبب ثقل الإرث التاريخي (الإستعمار) وشبكات المصالح التي تعمقت مع مرور الزمن على حساب عمقها الإفريقي[10]. وقد زاد إهتمام الجزائر بعمقها الإفريقي مع مطلع العقد الحالي، بعد إدراكها أن الأمن في منطقة الساحل والصحراء من أمن منطقة المغرب العربي.

(ج) **البعد الأمني**: تعتبر الدائرة الإفريقية بحكم الموقع الجغرافي للجزائر، دائرة إنتماء وتحرك جيوسياسي لها ولباقي دول المغرب العربي؛ يفرض عليها الإهتمام بما يحدث في منطقة يطلق عليها جيوبوليتيكيا

تسمية " قوس الأزمات " التي تعرفها دول هذه المنطقة، وإنعكاس ذلك على الأمن القومي الجزائري؛ وهذا ما يوضح أهمية البعد الأمني في تفسير إهتمام الجزائر بالشؤون الإفريقية في سياستها الخارجية[11]، من خلال وساطتها في الأزمات التي عرفتها مالي والنيجر(تمرد الأزواد).

(د) البعد الإقتصادي: نظرا لإستراتيجية الجزائر الطموحة في تحقيق تنمية إقتصادية داخلية، ورغبتها في توسيع نفوذها السياسي والإقتصادي جنوبا، زاد إهتمامها بإفريقيا جنوب الصحراء بهدف تأمين أسواق جديدة لإنتاجها الصناعي لإحداث تنمية إقتصادية. وتراهن الجزائر في الوقت الراهن على ما يسمى بالدبلوماسية الإقتصادية، لتعزيز حضورها على المستوى القاري الإفريقي؛ و لكن مع ذلك يبقى حضورها إقتصاديا في الدائرة الإفريقية ضعيفا، يحتاج إلى دفع كبير في مجال العلاقات الإقتصادية البينية الجزائرية–الإفريقية[12].

ثانيا: مسار الدبلوماسية الإقتصادية للجزائر في إفريقيا

يدفع الفضاء الإفريقي، الجغرافي والإقتصادي والإجتماعي والبشري الواسع والواعد، الجزائر إلى بناء توجهات دبلوماسية وإقتصادية وسياسية، كبلد إفريقي بموقعه الإستراتيجي الهام وبتراكماته التاريخية العديدة مع دول القارة. ولعل التحركات الدبلوماسية والأمنية الجديدة التي أصبحت تضطلع بها الجزائر على المستوى الإفريقي، تعكس هذا التوجه الجديد في علاقاتها الخارجية.

1. إفريقيا.. الموقع والأهمية:

إفريقيا هي ثاني قارات العالم مساحة، إذ تبلغ مساحتها حوالي 30 مليون كم2، هي قارة ضخمة بكل المقاييس، بجغرافيتها المترامية الأطراف؛ بساكنتها المتنوعة الأعراق واللغات والديانات والثقافات؛ بمناجمها ومعادنها وثرواتها الطبيعية الهائلة؛ بموقعها الجيوستراتيجي الذي يجعل منها معبرا للسلع والرساميل والخدمات، وتقدر المعطيات الإحصائية سوق إفريقيا الداخلي، بأكثر من ملياري نسمة في أفق العام2050، حيث ستشكل 22 بالمئة من سكان العالم[13].

وتبلغ الأراضي غير المزروعة في إفريقيا بنحو 600 مليون هكتار، أي نصف الأراضي الخصبة غير المستغلة دوليا، كما أن الغابات تعطي أكثر من 23 بالمئة من مساحة القارة.

كما تحتوي القارة على 30 بالمئة من الإحتياطي العالمي للمعادن، وضمنها 80 بالمئة من المعادن النفيسة من فصيلة الكروم والبلاتين، و12 بالمئة من الإحتياطيي العالمي للمحروقات، و24 بالمئة من الإحتياطي العالمي للذهب الخام، و11 بالمئة من الأراضي الصالحة للزراعة غير المستغلة، ومعها 18 بالمئة مما يستغل في الفلاحة، في الوقت الذي تستحوذ فيه القارة على 51 بالمئة من الإحتياطي العالمي من الفوسفات[14].

كل هذه الثروات موجودة في قارة تعاني خطر الفقر والجوع وعدم الإستقرار؛ وقد أكد خبراء صندوق النقد الدولي أن إحتياجات القارة إلى تمويل مشاريع البنية التحتية تقدر بحوالي 540 مليار في 2020. وقد عرفت القارة الإفريقية بين سنتي 1960 و2001، أكثر من 100 إنقلاب عسكري★، سواء في الصومال أو ليبيريا أو سيراليون أو رواندا أو بوروندي أو الكونغو، وقبل تلك الدول في ليبيا القذافي وغيرها؛ دون الحديث عن الحروب الأهلية والنزاعات حول الحدود بين أكثر من دولة إفريقية.

2. الجزائر تتجه جنوبا.. تجربة الجزائر في الدبلوماسية الإقتصادية:

منذ سقوط التحالف الرباعي بين (الجزائر وجنوب إفرقيا ونيجيريا وليبيا)، إثر وفاة الزعيم الليبي السابق معمر القذافي؛ فقدت الجزائر بصفتها دولة فاعلة في الإتحاد الإفريقي كثيرا من الأوراق الدبلوماسية في القارة السمراء، لتضاف تلك النكسات إلى غيابها البارز عن الساحة الإقتصادية جنوبا، متأثرة بقصور سياسات الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة على الصعيد الإفريقي في العشرين سنة الماضي★★.

يقول الدبلوماسي السابق عبد العزيز رحابي عن دبلوماسية بوتفليقة في إفريقيا، أن الرجل لم يزر أي دولة إفريقية بشكل ثنائي، مضيفا: " أن الدبلوماسية الحديثة تبنى على هذا الأساس وليس في كبرى المنتديات الإفريقية، بمعيار الزعامة التي أكل الدهر عليها وشرب، وتلك إحدى صفات بوتفليقة ".

يمكن تقسيم تفاعلات الجزائر الراهنة في محيطها الإقليمي، بداية عهد الرئيس عبد المجيد تبون في ديسمبر منذ 2019، إلى ثلاث دوائر رئيسية : أولها، الدائرة الليبية بما تشهده مؤخرا من تطورات عسكرية وسياسية متلاحقة؛ وثانيها، دائرة الساحل الإفريقي التي أصبحت من أكثر دوائر تهديد الأمن الجزائري؛ أما ثالثها، فهي دائرة البحر المتوسط التي تحمل أهمية إستراتيجية كبرى للجزائر، وخاصة من الناحية الإقتصادية[15].

واكبتها مؤشرات قوية في تغير كبير على مستوى أدوات السياسة الخارجية الجزائرية التي سيتم توظيفها في المرحلة المقبلة، فقد تضمنت مسودة التعديلات الدستورية، تعديلا يسمح لرئيس الجمهورية بتوجيه القوات الجزائرية إلى الخارج في عمليات لحفظ السلام تحت إشراف أممي وبشرط موافقة ثلثي أعضاء البرلمان[16].

إنعكس ذلك على مستوى كثافة التفاعلات التي شهدتها السياسة الخارجية للجزائر مع محيطها الخارجي، من خلال مشاركة الرئيس تبون في مؤتمر برلين (19 جانفي2020) بشأن الأزمة الليبية[17]، ثم قمة الإتحاد الإفريقي (9 فيفري)[18]، قبل زيارته للمملكة العربية السعودية (26 فيفري)[19]، إلى جانب زيارات مهمة لوزير الخارجية السابق صبري بوقادوم كانت أهمها إلى ليبيا.

غير أن تراجع الإنخراط الجزائري في إقليم الساحل في السنوات الأخيرة، فتح المجال لتآكل إنجازاتها بعد ما سحب البساط من قيادتها للجهود العسكرية المشتركة، بعد أن تشكلت في 2014 قوات مجموعة الدول الخمس الكبرى، التي تضم تشاد والنيجر وبوركينافاسو ومالي وموريتانيا، بدعم فرنسي مباشر[20]، مما أدى إلى منع الجزائر من لعب أي دور فاعل في رعاية عملية السلام، وتقديم الدعم للنظم الحاكمة الهشة في كل من مالي وبوركينافاسو، والجزائر لا ترحب بهذا التمدد الفرنسي في جوارها الجنوبي، والذي يبدو أنه غير محدد بسقف زمني، خاصة في ظل النهج المتشدد الذي يتبناه الرئيس تبون في علاقته بفرنسا، والذي يأتي – في العديد من أوجهه– إستكمالا لمسار بدأ في السنوات الماضية، فقد رفضت الجزائر المشاركة في مؤتمر إطلاق القوة المشتركة العابرة للحدود للدول الخمس الكبرى، في ديسمبر2017[21]، بالإضافة إلى خطر فتح الباب أمام أدوار مغربية أكثر نشاطا في إقليم الساحل في المجال السوسيو– اقتصادي.

يبدو أن الفريق المستحدث من دبلوماسيين جزائريين من بعد فترة الحراك الشعبي، يؤمن "بالمصالح والبراغماتية"؛ لذلك يتوقع أن تجسد الجزائر حضورا أكبر في المنتديات الإقتصادية في إفريقيا، بعد أن تمكنت من فتح معبر بري على قدر كبير من الأهمية مع موريتانيا في 19 أوت 2018. ويذكر علي بن ناصري، رئيس الجمعية الجزائرية للمصدرين الجزائريين في هذا الشأن أن موريتانيا تمثل قاعدة مهمة للتبادل بين الجزائر ومحيطها الإفريقي، وتحديدا البلدان مثل: السنغال ومالي في الجنوب لافتا إلى دور موريتانيا في تنمية وتطوير هذه المبادلات مع المحيط الإفريقي[22].

إن فكرة التبادل الإفريقي التي تبنتها الجزائر سريعا، جائت في سياق " إحباط" كامل للمنظومة الإقتصادية الجزائرية، بعد سنوات من إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي الذي وقعته الجزائر عام2005؛ إذ يقيم خبراء جزائريون نتائج الإتفاق بالسلبية للجزائر بفعل إختلال مطلق لقيمة التبادل التجاري المشترك؛ هذا بالإضافة إلى أن برنامج " سياسة الجوار الأوروبية " كان عاملا معطلا إثر رفض الجزائر البند الخاص بشروط الحوار السياسي، والحوكمة وحكم القانون وتعزيز الحقوق الأساسية.

وبعد تأخر لعقود، تتحرك الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية للتصدير نحو إفريقيا، في إطار دفع الصادرات خارج المحروقات إلى الأمام، ضمن خطة الإنعاش الإقتصادي التي رسمها رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، بوضع الشبكة الدبلوماسية لدعم ومرافقة الديناميكية التجارية والصناعية. وفي هذا الإطار تستخدم وزارة الخارجية أدوات الدبلوماسية الإقتصادية وبشكل خاص منتديات الأعمال، كمنصة للقاءات رجال الأعمال الجزائريين والأجانب داخل البلاد وخارجها، مما يسمح بتحسين العقود بين المتعاملين الإقتصاديين الشركاء، لإغتنام الفرص التي توفرها إتفاقية منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية، التي حتما ستعود بمكاسب على جميع الأطراف[23].

وقد لاحت مؤشرات تحرك الدبلوماسية الجزائرية إقتصاديا بهدف تنويع الإقتصاد، وفي هذا السياق، وبهدف تعزيز صادرات المجمعات والشركات الإقتصادية الجزائرية، على غرار مجمع "كوندور وفالكو" لبحث سبل صادرات هذه الشركات إلى إفريقيا، فقد تنقل أكثر من 40 مستشارا إقتصاديا إلى ولاية برج بوعريريج، لمعرفة قدرات هذه الشركات في التصدير للمنتجات الإلكترونية والكهرومنزلية؛ ومن ثم فإن مهمة هؤلاء المستشارين هي إقتناص الفرص الإقتصادية من خلال التصدير في عدة منتجات نحو أكثر من أربعين بلدا إفريقيا، والتي تعد ضرورة حيوية لتدارك تأخر الجزائر في الولوج إلى بلدان القارة الإفريقية تجاريا وإقتصاديا، رغم العلاقات السياسية والدبلوماسية المميزة التي تربطها بمعظم دول القارة.

وإلى جانب التحرك الميداني للدبلوماسية الإقتصادية في إفريقيا، هناك تحركا داخلي تمثل في أول معرض موجه للسلك الدبلوماسي الإفريقي المعتمد بالجزائر، يتضمن منتجات شركة كوندور الموجهة للتصدير، في إطار تعزيز التبادلات الإفريقية البينية، كما كشف عن ذلك المدير العام المساعد " لكندور"، مشددا على أن هذه الأخيرة كانت من أوائل المستجيبين لدعوة رئيس الجمهورية للتوجه نحو التصدير خارج المحروقات، ودخول منطقة التبادل الحر الإفريقي حيز التطبيق[24].

غير أنه يجدر التأكيد على أن مواكبة هذا التوجه نحو التصدير يستدعي تعزيز قدرات الإنتاج ككل، مما يعني زيادة عدد المناصب إلى 3700 منصب جديد في 2021، كما ذهبت إلى ذلك الشركة، بتوفير الخدمات الأساسية التي تحتاجها هذه االصناعات بأسعار مدعمة، وكذا تحديد مستويات الأجور بما لا يؤدي إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج[25].

من هذا المنظور، بإمكان الجزائر البدء في إمداد العديد من الأسواق المحلية للبلدان الإفريقية بمنتوجات ذات جودة عالية (الصناعات الغذائية، المواد الصيدلانية وشبه الصيدلانية، الصناعات الميكانيكية إلخ..). ومن ثم مباشرة إستثمارات ذات قيمة عالية في مجال المنشآت والبناء والنقل والأشغال العمومية وتطوير البنى التحتية (حيث تتوفر في إفريقيا اليد العاملة)، ومعالجة المنتجات الغذائية، والمساهمة في تنمية سوق التكنولوجيات الجديدة للإعلام والإتصال.

بالإضافة إلى توسيع نشاط مؤسساتنا الطاقوية، وهو ملف بالغ الأهمية، إذ أن أكثر من ثلثي سكان إفريقيا وجنوب الصحراء لا يحصلون على الكهرباء (وفقا للوكالة الدولية للطاقة المتجددة من المتوقع أن يصل صافي الطلب على الكهرباء في إفريقيا إلى ثلاثة أضعاف بين عامي 2010 و2030). وبما أن قطاع الكهرباء هو مسألة إستراتيجية، فإن هناك عشرات مليارات الدولارات للإستثمار في العقود المقبلة.

ثالثا: التحديات الإستراتيجية للدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية في إفريقيا:

في إطار تقييم واقع العلاقات الجزائرية – الإفريقية، يمكن القول بأنها علاقات قديمة ومتشابكة، خاصة إذا ربطناها بالتكتلات الإقليمية في أطار حركات التحرر والحرب الباردة، ومجموعة 77 لحركة عدم الإنحياز وغيرها، ومن ثم فهي علاقات جيدة على المستوى السياسي خاصة مع الإتحاد الإفريقي، فهناك دور جزائري يتماشى مع تصورات السياسة الخارجية الجزائرية.

أما على المستوى الإقتصادي، يبقى حضور الجزائر هامشيا مقارنة مع دورها السياسي الذي تلعبه على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف؛ خاصة في ظل عدم توفر إحصائيات كثيرة بشأن حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والدول الإفريقية، والتي صدرت آخرها في 2020، وتتعلق بسنة 2019، والتي لم تتعد حينها مبلغ 3،51 مليار دولار مقابل 3،46 مليار دولار في2018، شكلت منها الصادرات منها 2،17 مليار دولار نحو إفريقيا، بينما إستوردت 1،34مليار دولار، كما تنحصر 96 بالمئة من تلك المعاملات مع خمس دول إفريقية فقط[26].

وفي ظل إدراك للوجهات الثلاث لأسواق الجزائر المباشرة؛ الوجهة المتوسطية التي تقتضي الجودة الشاملة التي تهيئ فرص إمتلاك الميزة التنافسية، والوجهة العربية التي زادت الأزمات السياسية من تعميق مشكلات التبادل الإقتصادي العربي، لذلك أمام مسعى التنويع الإقتصادي الذي يتسم به النموذج الجديد

للنمو الإقتصادي الجزائري (التنويع في الموارد والمدخلات، وصيغ التمويل والأنشطة والمنتجات والشركاء والأسواق)، يتعين على الجزائر أن تباشر رهان الدخول للأسواق الإفريقية؛ في ظل سيطرة قوى إقتصادية تتداخل مصالحها مع قوى محلية داخل بلدانها.

فإذا عدنا إلى نتائج المسح السنوي لجاذبية الإستثمارات في إفريقيا، فإننا سنجد دول أوروبا الغربية والدول الإفريقية تعد الأكثر إستثمارا على إمتداد جغرافية القارة، تبعا لعدد المشاريع الإستثمارية من مجمل المشاريع على التوالي 19,2%و 36,8%، وبحسب الدول نجد الولايات المتحدة الأمريكية (13،6 بالمئة)، جنوب إفريقيا (7،2 بالمئة)، وكذا المملكة المتحدة (7،2)، والإمارات العربية المتحدة (6،8)، وفرنسا (6،7 بالمئة)، وألمانيا (4،8 بالمئة)، والصين (4،4 بالمئة)، والهند (3،8 بالمئة)، والبرتغال (3،7 بالمئة)، وإسبانيا (3،5)[27].

وعليه، فإن الجزائر بسبب سياسات خاطئة بدأت منذ السبعينيات وتعززت عام 1995[28] من خلال إتفاق الشراكة المتوسطي، فقدت بعدا إستراتيجيا في القارة السمراء، وكاد الأمر أن يأخذ منحى أسوأ لولا فشل مشروع الرئيس الفرنسي الأسبق نيكولا سركوزي، في إنشاء الإتحاد من أجل المتوسط.

وبهدف إعادة بعث الدور الدبلوماسي الجزائري متعدد الأبعاد في القارة الإفريقية، أعلن الرئيس تبون في9 فيفري 2020 عن إنشاء " وكالة التعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية "، لبث ديناميكية جديدة في التعاون الدولي الجزائري تجاه البلدان الإفريقية، وهي من أهم أهدافها ، وبالأخص منطقة الساحل الإفريقي الذي يمثل عمق الأمن القومي الجزائري.

وتضطلع الوكالة بالعديد من المهام أبرزها المشاركة في إعداد السياسة الوطنية للتعاون الدولي، وتنفيذها في المجال الإقتصادي والإجتماعي والإنساني والثقافي والديني والتربوي والعلمي والتقني؛ تهدف الجزائر من ورائها إنشاء " قوة ناعمة " لإستعادة نفوذها في إفريقيا، فهي بذلك تعتبر جهازا لممارسة دبلوماسية المسار الثاني، من خلال إهتمامها بالتنمية والتضامن كقضايا خارجية.

رابعا: التخطيط الإستراتيجي في الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية

الإستراتيجية واجبة في الدبلوماسية الإقتصادية، وفق نهج جديد يقوم على دبلوماسية هادئة تقوم على التوغل في أسواق الدول دون ضرر، فقد إعترف مهماه بوزيان، بصعوبة ولوج السوق الإفريقية، ودعا

إلى إستخدام مفاتيح القوة الناعمة والقوة الحية لإقتحام إفريقيا إقتصاديا.فالقوة الناعمة التي تتمثل في الدبلوماسية الدينية (الإسلام الصوفي) الذي ينطلق من مشيخة الطريقة في قلب الصحراء الكبرى، وصولا إلى رأس الرجاء الصالح، تبرز صورة الإسلام المتفتح والمتسامح، الذي يتماشى مع قناعات ومساعي الجزائر لإرساء السلم في إفريقيا، فالطرق الصوفية التي تحظى بالإحترام في مختلف أرجاء إفريقيا، ستعزز مساعي الجزائر في نشر السلم والمصالحة في عموم القارة.

وكما إنتشر الدين الحنيف في إفريقيا من خلال حركة التجارة، فإنه من هذا المنظور بإمكان شبكة " الطرق الصوفية " أن تستثمر في دبلوماسية إقتصادية جد نشيطة، لتدعم إستراتيجية تموقع رجال الأعمال الجزائريين، كفاعلين ذوي تأثير وأهمية بالقارة الإفريقية .

أما القوة الحية، فهي قوة الشباب وتوظيفها من خلال خلق إطار(منتدى)، يستقطب الشباب الإفريقي المتخرج من الجامعات والمعاهد والمدارس والمؤسسات الجزائرية، يهدف إلى تجسيد نواة للعمل فيما بين دول الإتحاد الإفريقي، ويعمل على إنضاج آليات تعزيز التبادل التجاري والإقتصادي بين دوله، والترويج للنماذج المقاولاتية الناجحة في إفريقيا، ويشجع إنتاج القيمة المضافة، وعدم هدر الموارد ببيعها كخامات؛ بالإضافة إلى بعث الصناعات التقليدية ونشر الطاقات المتجددة في إفريقيا، كإطار لإستغلال ثروات وموارد القارة من طرف الصناعيين ورجال الأعمال[29].

هذه الإستراتيجية للدبلوماسية الإقتصادية ترتكز على لجنة الدبلوماسية المشتركة، التي تتكون من فاعلين في الدولة، تضم بالإضافة لرئيس الجمهورية والوزير الأول– رئيس الحكومة، ووزير الخارجية وكل السفارات، يضاف إليها وزير المالية و وزير التجارة و وزير الفلاحة و وزير السياحة و وزير النقل ورجال الأعمال– مهامها دراسة أسواق الدول بناءا على المعطيات التي ترد من السفارات المتواجدة في الخارج، من خلال الممثل الإقتصادي الذي توكل له مهام دراسة سوق البلد المتواجد فيه من حيث التوغل فيه بالمنتجات الوطنية، أو استقطاب الإستثمارات الأجنبية إلى الوطن، وفي نفس الوقت التعريف بالمنتوج الوطني عبر القنوات الإقتصادية مثل المعارض في دول الغير؛ مما يسمح لها بالمرور إلى المرحلة الثانية وفق الإستراتيجية التي تقوم على المدى المتوسط وبعيد المدى من حيث التحظير لزيادة قدرة الإنتاج والوقوف على التصدير وتسهيل إجراءاته القانونية للتواجد في جميع الأسواق الخارجية وعلى رأسها الأسواق الإفريقية، التي يستهلك فيها المنتوج الوطني مع سهولة تسويقه، مقارنة بالأسواق الأوروبية المحمية قانونا بالمعايير الدولية

– شهادة إيزو وتبعاتها الجودة والصحة والأمن والبيئة– التي يصعب تحقيقها لعدم وجود تكنولوجيا خضراء تنتج إقتصادا أخضرا، الأمر الذي يجعلنا من الدول الخاضعة لنظام التبعية الإقتصادية.

الخاتمة:

تمثل إفريقيا خيارا إستراتيجيا للسياسة الخارجية الجزائرية، بهدف تحقيق المصالح الأمنية والإقتصادية للجزائر، وهذا يتطلب مزيدا من إستخدامات أدوات القوة الناعمة، للإنفتاح أكثر على الأسواق الإفريقية، بهدف تثمين البعد الإقتصادي للعلاقات الجزائرية–الإفريقية، في ظل حضور مختلف القوى المتنافسة.

ومن منطلق أن "السمعة الطيبة لا تكفي"، فإن الدبلوماسية الجزائرية تنتقل من الوعود والخطاب إلى الفعل، في ظل مرحلة تعرف تطورا مذهلا للدبلوماسيات الناعمة، خصوصا في القارة الإفريقية؛ والصين تقدم نموذجا في هذا السياق، نظرا لما حققته من نفوذ في إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية، عكس الولايات المتحدة الأمريكية التي تغلب القوة والعقوبات.

إذن على الجزائر استيعاب هذه الدبلوماسية الإقتصادية وتصنيفها ضمن عوامل النفوذ، مع وضع أجهزة أو وكالات وطنية اقتصادية وتجارية مساعدة لوزارة الخارجية أو للسفارات بالخارج، هدفها طرح الأفكار والإبتكارات مع اعطاء حظوظ للمؤسسات الناجحة في الداخل من الصغيرة والمتوسطة للإستثمار أو ضمان تسويق منتجاتها بالخارج، مع الإهتمام بالقطاع الفلاحي باعتباره المخلص الوحيد للإقتصاد الوطني من الأزمة في المستقبل.

أهم النتائج:

- ⇔ تعزيز أدوات القوة الناعمة في إفريقيا، لأنها توسع مجال الدور وفاعليته للجذب والإقناع والتأثير.
- ⇔ الإحتكام إلى عقيدة – أي تحرك خارجي هدفه تحصيل إقتصادي– ، عن طريق تعزيز الزيارات إلى الدول الإفريقية، لمرافقة رجال الأعمال والمستثمرين الجزائريين من أصحاب الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، والتركيز على منطقة غرب إفريقيا وشرقها، والدول التي تربطها علاقات تاريخية كأنغولا وجنوب إفريقيا.

- ⇔ الإعتماد على الشراكات الثنائية في تعزيز الدور الإقتصادي، كالشراكة الجزائرية–التركية، والإستفادة من تطور العلاقات الإقتصادية مع تركيا ووجودها الصاعد في القارة الإفريقية، بالشراكة في المشاريع الإستثمارية في البناء والصناعة ...إلخ، في السنغال ورواندا والموزمبيق.

التوصيات:

- ⇔ تبني دبلوماسية ذات أولوية اقتصادية، واضحة الإستراتيجية والأهداف، قائمة على الإصلاح المؤسسي للهياكل القائمة على إدارة العلاقات الإقتصادية الخارجية.
- ⇔ جعل القطاع الخاص شريكا أساسيا في إدارة العلاقات الإقتصادية الخارجية.
- ⇔ التفكير في الإنضمام للمنظمات التي ليست لها علاقات دبلوماسية مع الجزائر، من أجل الإرتباط مع مختلف الدول الإفريقية.
- ⇔ تنشيط تفاعلات المبعوثين الدبلوماسيين الجزائريين في إفريقيا؛ والقيام بمعارض تجارية جزائرية في إفريقيا، قصد عرض وجذب الطلب الإفريقي للمنتوجات الجزائرية، والتشجيع على التفاعل بين الشعوب.
- ⇔ تحفيز رجال الأعمال على التجارة في الدول الإفريقية عن طريق بعث تسهيلات عمل الصندوق الخاص لترقية الصادرات، التي تديرها وزارة التجارة، كتسهيلات مصرفية وجمركية خاصة في تنقل الأشخاص والإعانات، أو الترويج للبيئة الإستثمارية الإفريقية، مثل جنوب إفريقيا، نيجيريا، رواندا، إثيوبيا، غانا.

التهميش:

[1] سهى شويخنة، **الدبلوماسية الاقتصادية**، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في القانون الدولي، إشراف د.علي ملحم، جامعة حلب، كلية الحقوق– قسم القانون الدولي، pdf2013 ، ص ص13-05.

[2] ياحي مريم، الدبلوماسية الإقتصادية كأداة لتنشيط الإقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الإقتصادية، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، المجلد11 العدد (3)، الجزائر2018، ص99، تاريخ الإطلاع /80/ 2022 على الرابط: www.asjp.cerist.dz/en/article/68648

[3]أمينة عمر، ياسمين عباس، "الدبلوماسية الإقتصادية Economic Diplomacy"، **الموسوعة السياسية**، تاريخ النشر: 18-07-2020، تاريخ الدخول : 25-09-2022، على الرابط التالي:
https://political - encyclopedia.org/dictionary/الدبلوماسية الإقتصادية

[4] فاتح النور رحموني، الدبلوماسية الإقتصادية في السياسة الدولية- آلية تعاونية أم استغلالية؟ **مجلة دراسات حول الجزائر والعالم**، المجلد2، العدد (6)، الجزائر، ص ص 208-209، **تاريخ الإطلاع** 09/10/ 2022على **الرابط**: www.asjp.cerist.dz/en/article/18429

[5]غازي حسن صباريني، **الدبلوماسية المعاصرة (دراسة قانونية)** ط3، عمان : دار الثقافة ، 2011،ص12.

[6] علي الزوهري، الإقتصاد الدبلوماسي، أخبار صحيفة الرؤية، 29 أفريل 2022 ، على الرابط: https://www.alroea.com/119-75/2284105-

[7] د. إسماعيل صبري مقلد، **الإستراتيجية والسياسة الدولية، المفاهيم والحقائق الأساسية**، ط2، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1985، ص418.

[8] إلياس بوغالم، راضية مزاني، الدبلوماسية الإقتصادية: أداة جديدة في السياسة الإقتصادية الدولية المعاصرة، **مجلة الفكر القانوني والسياسي**، المجلد السادس العدد الأول، تاريخ النشر 12 ماي 2022. على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/188200

[9]جميلة علاق،" إستراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء"، **مجلة الآداب والعلوم الإجتماعية**، المجلد11، العدد 01،19 ديسمبر2014، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، ص331. على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz

[10]محمد السنوسي العمراوي،" الروابط التاريخية لدول ضفتي الصحراء وأثرها في تحقيق الأمن المغاربي، الرهانات- االتحديات"، في: أشغال المؤتمر الدولي المغاربي حول: **التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة**، يومي الأربعاء والخميس28/27 فيفري 2013، جامعة قادي مرباح، ورقلة، كلية الحقوق والعلوم والسياسية. على الرابط: https://manifest.univ-ouargla.dz/archives/facult%C3%A9-de-droit-et- des-sciences-politiques-fdsp/190-%2013.html

[11]مراد فول،"**الإنفلات الأمني في دول الساحل**".. **المقاربة الجزائرية لإستعادة الأمن**"، في: بهلول نسيم (محررا)،حوار منطقة الساحل والصحراء (عمان: دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، ط1، 2016، ص90 .

[12]سمير قط،"السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا: التطورات والمحددات"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، قسم الدراسات والعلاقات الدولية، على الرابط: http://democraticac.:?p=43847

[13]سمير قط، نفس المرجع.

[14]محمد سخري، التنافس الدولي في إفريقيا: الأهمية الإستراتيجية التي اكتسبتها القارة الإفريقية في السنوات القليلة الماضية، **الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية**، تاريخ النشر 2021/10/13، على الرابط:
https://www.politics-dz.com/

*وربما جاء ميثاق الإتحاد الإفريقي ليضع حدا للإنقلابات، حيث ينص في فصله 30، عن توقيف عضوية كل دولة تستعمل طرقا غير ديمقراطية للوصول إلى السلطة، وهو المضمون نفسه للفصل الثالث من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية).

[15]مركز الإمارات للسياسات، **شبكة التفاعلات الخارجية للجزائر في محيطها الإقليمي**،تاريخ النشر:7جويليا، على الرابط: https://bit.ly/320o6T2 ،2020

[16]علاء الدين بونجار، دستور الجزائر الجديد: إستحداث منصب نائب الرئيس وتدخل الجيش خارج الحدود، **مونت كارلو الدولية**، 8ماي 2020، على الرابط:https://bit.ly/3ih25Vy

[17]علي ياحي، تبون في مؤتمر برلين، بين مشاركة شكلية وفرض خطته لمنع الحرب في ليبيا، **أندبندنت عربية**،.تاريخ النشر:19جانفي2020على الرابط:https://www.independentarabia.com/nade/87771

[18]**الموقع الرسمي للإذاعة الجزائرية**، الرئيس تبون يشارك بأديس أبابا في إجتماع مغلق قبيل إنطلاق أشغال قمة الإتحاد الإفريقي، 9 فيفري 2020، على الرابط:
https//www.radioalgerie.dz/news/ar/article/2020/02/09/189463.html

[19]**العربية**، الرئيس الجزائري يزور السعودية بدعوة من الملك سلمان، 2020/2/26، على الرابط:
https://bit.ly/2BF9mat

[20]G5 Sahel joint Force and the Sahel Alliance,FranceDiplomacy,Ministére de l'Europeet des Affaires étrangéres,june2013.accessed on:2021/07/20in :https://www.diplomatie.gouv.fr/en/French-Foreign-policy/Security-disarmament-and-non-roliferation/Crises-and-conflicts/g5-Sahel-joint-Force-and-the-Sahel-/alliance

[21]**جريدة النصر**، الجزائر لم تحضر قمة باريس حول الإرهاب، تاريخ النشر: 2020/12/13، على الرابط:
https://annasronline.com/index.php/2017-12-13

[22]عاطف قدادرة، خطوات جزائرية للعودة إلى حضن القارة السمراء، على الرابط:
https://www.independentarabia.com/node/62281/%D8%A7%D9%84%

[23]مهماه بوزيان، الجزائر تملك مفاتيح " القوة الناعمة " و " القوة الحية " لإقتحام إفريقيا إقتصاديا، تاريخ النشر 2016/12/04، على الرابط:https://www.el-massa.com/dz/%D9%8A%D8%A7

[24] حسان حويشة، بعد تأخر لعقود ..الدبلوماسية الإقتصادية تتحرك للتصدير نحو إفريقيا، تاريخ النشر:2021/04/07،على الرابط:https://www.echoroukonline.com/%D8%A8%D8%B9

[25]مولاي عبد القادر،" **التصدير كإستراتيجية لتحقيق التنمية الإقتصادية، دراسة حالة الجزائر**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص24.

[26] وزارة التجارة وترقية الصادرات الجزائرية، إحصائيات وحصائل وزارة التجارة الجزائرية، على الموقع الرسمي للوزارة: https://www.commerce.gov.dz/statistiques/echanges-commerciaux

[27]محمود حامد عبد الرزاق، "**تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية**"، مكتب الحديث للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص34.

[28] شرع نورة، "**سياسات إصلاح التجارة الخارجية وأثرها على الإقتصاد الجزائري**"، مذكرة ماجستير تجارة دولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية الجزائر(2011)، ص ص 83-91.

[29]مهماه بوزيان، مرجع سابق.